منظمات المجتمع المدني وإشكالية الاندماج في المُجتمعات المتعددة

م.د. يزن خلوق محمد ساجد

كلية العلوم السياسية/ جامعة الموصل

dr_yazenkhalook@uomosul.edu.iq

الاستلام: ٢٠٢٢/٥/٩ القبول: ٢٠٢٢/٦/١٢

مستخلص البحث

تضمن البحث آليات عمل منظمات المجتمع المدني في المجتمعات المتعددة لتحقيق الاندماج المجتمعي فيها، ولَمّا كانت ظاهرة العنف الاثني احد اهم المعوقات امام الاندماج المجتمعي كان هدف البحث تفسير ظاهرة العنف الاثني الطائفي وبيان دور منظمات المجتمع المدني في القضاء على هذه الظاهرة او التخفيف من حدتها، كما يهدف البحث الى بيان دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الاندماج المجتمعي عبر بناء الديمقراطية وترسيخ مبدأ المواطنية، وتتبع أهمية البحث لِما لموضوع الاندماج المجتمعي في المجتمعات المتعددة من أهمية كبيرة كونه ضرورة لازمة لتواجد الافراد داخل المجتمع بل هو الحاجة الاسمى لتواجد الناس ضمن الدائرة الإنسانية الواحدة القادرة على البناء المتضامن، وتم تقسيم الدراسة الى ثلاثة مباحث، كان الاول اطاراً نظرياً تناولنا فيه مفاهيم مفردات البحث، وتطرق المبحث الثاني الى معوقات تحقيق الاندماج المجتمعي وتحليل النظريات المُفسّرة لظاهرة العنف الاثني الطائفي اما المبحث الثالث والأخير فتناول دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الاندماج المجتمعي.

الكلمات المفتاحية: منظمات المجتمع المدني؛ الاندماج؛ المجتمعات المتعددة؛ الدمقرطة؛ العنف الطائفي الاثني

Available online at https://regs.mosuljournals.com/, © 2020, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

Civil Society Organizations and the Problem of Integration in Multiple Societies

Dr. Yazen K. Mohammad Sajed
College of Law / University of Mosul
dr_yazenkhalook@uomosul.edu.iq

Received: 9/5/2022 Accepted: 12/6/2022

Abstract

The research included the mechanisms of civil society organizations' activity in plural societies to achieve social integration. Since the phenomenon of ethnic violence is one of the most important obstacles to social integration, the objective of the research was to explain the phenomenon of ethnic and sectarian violence and to clarify the role of civil society organizations in eliminating or mitigating this phenomenon. The research aims to clarify the role of civil society organizations in achieving societal integration through building democracy and consolidating the principle of citizenship. The importance of the research stems from the great importance of the issue of societal integration in multiple societies, as it is a necessity for the presence of individuals within the society. Rather, it is the supreme need for the presence of people within a single human circle capable of building solidarity. The study was divided into three sections. The first one was a theoretical framework in which we dealt with the concepts of the research vocabulary. The second section touched on the obstacles to achieving societal integration and analyzed the theories that explain the phenomenon of ethnic and sectarian violence. The third and final section included the role of civil society organizations in achieving societal integration.

Keywords: Civil society organizations; integration; multiple societies; democratization; ethnic sectarian violence.

Available online at https://regs.mosuljournals.com/, © 2020, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

المقدمة

تحكم العلاقة بين المجتمع المدني والدِيمقراطية علاقات متداخلة ومترابطة فالمجتمع المدني ينتعش في إطار الديمقراطية، كما إنه يُشكل في الوقت نفسه ركيزة لترسيخ الديمقراطية، وبما أن الخلاص الحقيقي لعيش الانسان بسلام يتمحور في بناء المجتمعات المتعددة القائمة على اساس التسامح والاندماج المجتمعي هو جوهر سمات الدولة الديمقراطية الناجحة، فان منظمات المجتمع المدني تعد من أهم الآليات والوسائل التي تنظم العلاقة بين الدولة والمجتمع وفق الصيغ الديمقراطية التي تقوم على أساس الاحترام والتسامح والتعايش السلمي ونبذ حالات العنف والاقصاء والتهميش الاجتماعي والسياسي.

إن تَنمية الوعي بِمفهوم الاندماج أصبح من أهم مجالات البحث والدراسة في عِلم الاجتماع السياسي فضلاً عن كونه من أهم مجالات التنمية والتحديث في أي مجتمع من المجتمعات المتعددة عامة وفي الدول ذات الديمقراطيات الناشئة خاصة والتي يشهد البعض منها ارتفاع معدلات العنف والتطرف والفقر وبروز فاعلية الجهات والمراكز الاثنية والعرقية والطائفية نتيجة انسحاب الدولة عن أداء مهامها الأساسية، حيث ان تزايد خطر الصراعات والنزاعات الاثنية والطائفية وظهورها على السطح في اشكال مختلفة تعبر غالبيتها عن الفشل الكبير في إدارة الدولة في تعزيز الوحدة الوطنية بسبب عدم تحقيق العدالة وتكريس الإقصاء والتهميش وهو ما وفر البيئة المناسبة لبروز تيارات منغلقة لا تؤمن بالاختلاف وتتبنى العنف والتطرف والإقصاء في مواجهة الخصوم، وهذا بطبيعة الحال أدى الى تقسيم المجتمعات المتعددة عمودياً وافقياً، وانقسام هوياتي حاد بات يهدد أمن واستقرار تلك المجتمعات.

الإشكالية: أن الاندماج المجتمعي لِما له من أهمية كبيرة في تحقيق الأمن والاستقرار والتنمية في المجتمعات المتعددة إلا ان هناك العديد من العقبات تحول دون تحقيقه، فكيف يمكن لمنظمات المجتمع المدني ان تُحقق الاندماج في هذه

المجتمعات؟، وما السُبل التي تستطيع من خلالها ترسيخ ثقافة التعايش والتسامح مع الآخر المُختلف قومياً ودينياً وطائفياً لتحقيق الاندماج المجتمعي؟

الفرضية: ينطلق البحث من فرضية مفادها أن منظمات المُجتمع المدني يُمكن أن تعمل على تخفيف أو إنهاء العُنف الطائِفي أو الاثني كخُطوة أولى من الخطوات لتحقيق الاندماج في المجتمعات المتعددة وهذا يعتمد على نوع النشاطات التي تقوم بها هذه المنظمات ونوع التشكيلات التي تضُمّها، فكلما ضمّت في عضويتها طوائف واثنيات متنوعة وكونت رأس مال اجتماعي حقيقي كانت أقدر على كسر حدة العنف الإثني الطائفي وتحقيق الاندماج المجتمعي، في حين ان هذه المنظمات إذا لم تكن قادرة على تعبئة الجماهير على أساس المصلحة أكثر من الانتماء الى الطائفة سيؤدي الى مزيد من العنف الطائفي الاثني، وهذا ما يحول دون تحقيق أي اندماج.

منهجية البحث: اعتمدت الدِراسة لأجل التحقق مِن صحة الفرضية التي تقوم عليها على المنهج التحليلي بوصفه منهجاً أساسياً يعتمد على التفسير والنقد والاستنباط، وذلك من أجل تحليل أدق لدور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الاندماج المجتمعي.

خطة البحث: تضمن البحث فضلاً عن المقدمة والخاتمة ثلاثة مباحث، المبحث الأول كان اطاراً نظرياً تناولنا بالمطلب الأول مفاهيم مفردات البحث، والمطلب الثاني خصص لتوضيح أواصر الارتباط بين المُجتمع المَدني والدِيمقراطية وأثرها في الاندماج، وتطرق المبحث الثاني الى معوقات تحقيق الاندماج المجتمعي وذلك من خلال مطلبين، تناول في الأول النظريات المُفسّرة لظاهرة العنف الاثني الطائفي، والمطلب الثاني دور مُنظمات المُجتمع المدني في القضاء على العُنف، اما المبحث الثالث والأخير فقد خصصناه للبحث عن دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الاندماج المجتمعي حيث تناول الأول بِناء الديمقراطية وتعزيزها، والمطلب الثاني تعزيز مبدأ المُواطنية، اما المطلب الثالث فكان لتوضيح دور المجتمع المدني في الجانب الاجتماعي لتحقيق الاندماج المجتمعي.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي

تَعدُّ مُنظمات المجتمع المدني مؤشراً أساسياً وشرطاً من شروط النظام الديمقراطي، فهي نقيضة للاستبداد ومن شأنها ان تنتج العادات المحبة الضرورية لمؤسسات ديمقراطية راسخة مستقرة وفعّالة، وهذا ما يوفر بيئة مناسبة لتحقيق الاندماج المجتمعي، وبُغية توضيح المفردات الواردة في البحث لابد من تعريفها وتحديد مفاهيمها ومن ثم البحث في العلاقة بين المجتمع المدني والديمقراطية وأثرها في الاندماج، وذلك عبر مطلبين وكالاتي:

المطلب الأول: المفاهيم

١. **منظمات المجتمع المدني:** يُعد المجتمع المدني من المكونات الجوهرية للمجتمعات في الديمقراطيات الراسخة، ويُقصد به ذلك الفضاء من الحياة العامة والذي يقع خارج نطاق الحكومة (نيوتن، ٢٠١٤، ٦٦٩). كما يُعرّف بانه ذلك المجال من المجتمع يتكون من جميع تلك المنظمات والشبكات والجمعيات التطوعية والنوادي وقطاعات الأعمال والتي يؤسسها المواطنون بصورة مستقلة عن الحكومة (غيدنز وصاتن، ٢٠١٨، ٣٢٢)، وبتعبير آخر فان المجتمع المدني هو فضاء العلاقات الاجتماعية التي لا تتحكم بها الدولة ويتضمن جميع المنظمات غير الحكومية كجماعات الاهتمام المشترك وجماعات الحقوق المدنية والجمعيات والحركات الشبابية (سورنسن، ٢٠١٥، ٢٥٨).

وبناءً على ما تقدم يمكن تعريف منظمات المجتمع المدني بانها الجمعيات والمنظمات الطوعية التي تشغل الحيز الاجتماعي العام خارج نطاق الأسرة والدولة، وتسمح لأعضائها إجراء الحوارات والمناقشات بحرية لتنظيم الجهود المشتركة للتأثير في مجرى الحياة الاجتماعية وتحقيق الأهداف المشتركة.

٢. **الاندماج:** يدخل تحليل مفهوم الاندماج ضمن حقول علمية عديدة مثل علم النفس والاجتماع وكذلك في إطار العلوم السياسية، ويعود سبب ذلك لعدم وجود

مجتمع يخلو من جماعة أو جماعات لا تعاني عدم الاندماج ولا يوجد دمج لزمرة دون استبعاد زمرة أخرى، وإذا كانت السياسة حسب نانسي فريزر تعني "من هو في الداخل ومن هو في الخارج" (مسعد، ٢٠١٤، ٢٢٠) فان الاندماج يصبح أمراً في غاية الأهمية، وعندما نتكلم عن الاندماج فهذا يعني "تشارك أقلية اجتماعية في سير عمل مجتمع غريب تعيش ضمنه وهي تحتفظ بخصائصها الثقافية البحتة" (البيرن وبوربلان، ٢٠١٧، ٤٢٧)، وبهذا فان الاندماج كمفهوم يشير الى عملية تحقيق التجانس والانسجام داخل المجتمع وتجاوز الولاءات الضيقة وغرس الشعور والانتماء للدولة عبر تكوين إحساس مشترك بالتضامن والهُوية الموحدة (محمد، ٢٠١٤، ٧٣–٧٤)، واذا انتقلنا في الحديث من الكل الى الأجزاء في تحديد مفهوم الاندماج فان العملية المركبة التي يقوم بها الفرد لاختيار ذاته وتأسيسها وتحقيقها هي التي تحدد سيرورة الاندماج المجتمعي، ومفهوم الاندماج الذي نقصده هنا هو الاندماج الإيجابي والذي يختلف عن التكيّف السلبي، فالاندماج هنا مرتبط بالمواطنة المختلفة عن التعايش اختلافاً كبيراً ويتعارض تماماً مع الصهر والتذويب أو الدمج القسري (الجباعي، ٢٠١٤، ١٥٠)، والذي يشير الى دمج الشيء بالشيء باستحكام وقوة بغير استئذان أو احترام للخصوصية.

٣. **المجتمعات المتعددة:** يرتبط مفهوم التعددية بالتنوع فحيثما وجد التنوع بأي شكل يتخذه سواء كان دينياً أم فلسفياً، طبقياً أو حزبياً توجد التعددية (هيجوت، ٢٠٠١، ٢٣٩)، ويقصد بالمجتمعات المتعددة هي تلك المجتمعات التي تضم فيها لغات وأديان وأعراق وثقافات متعددة، فهي مجتمعات متنوعة بأصولها وعاداتها ولغاتها، وبالتالي فان المجتمع المتعدد هو على نقيض المجتمع الوطني المنصهر فهو مجتمع مكون من طوائف عدة في كيان سياسي واحد.

بتعبير آخر إن المجتمع المتعدد هو المجتمع المقسّم الى جماعات بفعل عوامل عديدة دينية، طائفية، عرقية ولغوية وكل جماعة تمثل هوية خاصة بها وتكون مغلقة بحيث لا تلتقي هذه الجماعات لأغراض شخصية بل يقتصر لقاؤها في السوق ولأغراض اقتصادية (عياش، ٢٠١٨، ٦)، فهو مجتمع فيه اختلاط جغرافي لكن هناك اجتناب اجتماعي متبادل، بتعبير أدق انه خليط من الشعوب كونهم يتخالطون لكن لا يحصل أي تداخل أو اندماج (ليبهارت، ٢٠٠٦، ٣٥)، ويعود سبب ذلك التعقيد المركب في المجتمعات المتعددة إما الى الترسبات البشرية نتيجة الهجرات المتعاقبة أو بسبب السياسات الاستعمارية للدول الكبرى والتي قامت بترسيم الحدود بين الدول الخاضعة لها بصرف النظر عن الاختلافات في القومية أو الطائفة أو الاثنية.

مما تقدم يمكن القول إن المجتمعات المتعددة هي نقيض المجتمعات الأمة الواحدة، فالأفراد ينتمون الى قوميات واثنيات مختلفة تحتفظ كل منها بخصائصها المتميزة ولا يوجد هناك رابط وطني يجمعها، وعلى الرغم من أن هذا النوع والتعدد قد يكون عامل غنى ثقافي وحضاري لكن في الوقت نفسه لا يساعد على وحدة وتماسك المجتمع.

المطلب الثاني: أواصر الارتباط بين المُجتمع المَدني والدِيمقراطية وأثرها في الاندماج

تحكم العلاقة بين الديمقراطية ومنظمات المجتمع المدني عوامل عدة تتداخل مع عملية الاندماج ويمكن فهم طبيعة هذه العلاقة في ضوء الاعتبارات الآتية (ح. ت. إبراهيم، ٢٠٠٨، ٢٣٣):

١.إن تَنظيمات المُجتمع المدني تتوسط العلاقة بين المُواطن والدولة وتقوم بدور في تنظيم هذه العلاقة وإدارتها بطريقة سلمية ومُنظّمة ومن ثَمّ فهي تحمي المُواطن من تعسف الدولة وتحمي الدولة من أعمال العنف السياسي التي قد تلجأ إليها بعض القوى والجماعات عندما تعجز عن توصيل مطالبها عبر قنوات مؤسسية وبطريقة سلمية.

٢. إن تنظيمات المجتمع المدني تقدم بدائل موضوعية ينخرط بها أفراد المجتمع بشكل طوعي على أسس إنجازيه تنافسية بدلاً من الانتماءات التقليدية المبنية على أسس

طائفية أو إثنية وما يترتب عليها من انقسامات وصراعات عمودية قد تشكل تهديداً لاستقرار الدولة وكيانها، ومن ثم فهي تعزز من فرص إرساء وترسيخ الديمقراطية والمواطنة والاندماج المجتمعي.

٣. إن الأسس والمَعايير القيمية التي يستند إليها المجتمع المدني هي الأسس والمعايير نفسها التي تستند إليها الديمقراطية، فكلاهما يستند الى أسس ومبادئ التسامح السياسي والفكري والقبول بالتعدد والاختلاف والالتزام بالأساليب السلمية في حل الخلافات والصراعات فضلاً عن أسس ومبادئ المواطنة وسيادة القانون ودولة المؤسسات.

وإن الحديث عن تقوُية المجتمع المدني وتعزيز دوره لا يعني بحال من الأحوال أضعاف دور الدولة، فالمجتمع المدني الفعّال لا يوجد إلا في إطار دولة قوية وليست تَسلُطية أي دولة ديمقراطية تستقطب الولاء الأسمى لمواطنيها استناداً الى أسس ومبادئ المواطنة وسيادة القانون وتستند الى مؤسسات راسخة تؤكد قدرة الدولة على أداء وظائفها بفاعلية، ومن ناحية أخرى فان الحديث عن دولة قوية بهذا المعنى لا يعني أضعاف المجتمع المدني، إذ أن وجودهما معاً يدعم الاستقرار السياسي والتقدم الاقتصادي ويحافظ على التنوع المجتمعي، فيما يؤدي غيابهما معاً أو غياب احدهما الى شيوع مظاهر التسلط والاستبداد ووجود حالة من الفوضى وعدم الاستقرار التي قد تأخذ شكل الحرب الأهلية.

لكن تبقى مشكلة التعايش مع الاختلاف أو التسامح مع الآخر المختلف من المشكلات الأساسية للدمقرطة[١]، في المجتمعات المتعددة، فالتسامح مع الاختلاف هو الشرط الأول لنشوء أي شكل من أشكال الحياة المدنية سواء كان ذلك الاختلاف ديني أو اثني أو عرقي (سيليغمان، ٢٠١٢، ١٧٨)، لكن يبقى السؤال المهم هنا كيف يمكن للديمقراطية أن تسهم في تحقيق اندماج في المجتمعات المتعددة؟ وللإجابة عن هذا السؤال لابد من الإشارة أولاً الى أن المشاركة السياسية الفاعلة تتزايد أهميتها في تحقيق اندماج المكونات المختلفة وهذا الأمر يعمل على تعزيز فكرة ابتكار هوية مشتركة قاعدتها التفاعل بين المكونات المختلفة ثقافياً وعرقياً واثنياً، ويعرف هذا النوع

من الاندماج بالتعددية المنشئة للاندماج وأركانها الأساسية هي التبادل والمشاركة والدفاع المنصف للحقوق (مطر، ٢٠١٥، ١٢٩).

ولما كانت آلية التعامل مع المجتمعات المتعددة أحد اهم القضايا واحياناً القضية الوحيدة الأكثر أهمية التي تواجه معظم الدول في العالم المعاصر كانت سياسات الاندماج اهم أولوياتها، فهناك حالات عديدة قامت فيها النخب السياسية قومية، إثنية، أو مناطقية قد ساقت المنافع بأسلوب لا يتناسب مع مصالح الجماعات الأخرى وجعلت من الصعب إن لم يكن من المستحيل قيام تلك الجماعات بإصلاح الوضع دون اللجوء الى العنف (تشيروت، ٢٠١٢، ١٥٦)، وهنا تطرح الديمقراطية كخيار امثل للتعامل مع المجتمعات المتعددة، إذ هناك العديد من الأمثلة على أنظمة حكم ذات ديمقراطيات راسخة نجحت في التعامل مع مجتمعاتها المتعددة والقضاء على النزاعات الإثنية عبر التشارك الديمقراطي في السلطة، حيث ساهمت التقاليد الديمقراطية بتعزيز مبدأ المفاوضات لحل الخلافات بدلاً من اللجوء الى الأساليب العنيفة. ومن ناحية أخرى فان إقامة ديمقراطيات ناجحة في مجتمعات متعددة يعتمد على حمل الجماعات المختلفة مع بعضها على القبول بمبدأ المساومات فضلاً عن وجود إطار مؤسساتي مناسب مقبول من جميع أو أغلب الجماعات المتناحرة وبالتالي فان إنشاء ديمقراطية ناجحة مع وجود دعم مؤسساتي يخلق شعور بان الأمة ستصبح هوية سياسية مركزية للجميع أو للجميع تقريباً وضمن حدود الدولة.

كما يمكن لمنظمات المجتمع المدني والتي تعد أساساً للديمقراطية أن تكون عاملاً مهماً في الاندماج إذا كان قادتها نُخب قابلة بالبناء المؤسساتي للدولة وترغب في الدمقرطة التدريجية حينها سيكون قادة هذه الجماعات على استعداد للمساومة مع بعض كممثلين عن جماعتهم ومنظماتهم، وحينما تتمرس هذه النخب على المساومة يكون لدى المؤسسات الديمقراطية فرصة للتطور، وبالتالي فان اقتناع كل جماعة بان لديها ما تكسبه بالبقاء وفيةٌ للأُمة بدلاً من مغادرتها سيكون البناء الديمقراطي سهل ومقبول من الجميع.

المبحث الثاني: معوقات تحقيق الاندماج المجتمعي

يُعدُّ الاندماج المجتمعي ضرورة لازمة لتواجد الأفراد داخل المجتمعات المتعددة بل هو الحاجة الأسمى لتواجد بني الإنسان ضمن الدائرة الإنسانية الواحدة القادرة على البناء المتضامن، ونظراً لما للاندماج المجتمعي من أهمية كبيرة فلابد من دراسة أهم المعوقات التي تحول دون تحقيقه، ولما كان هناك العديد من المعوقات مرتبطة بمتغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية، فسنتناول هنا أحد المعوقات الاجتماعية والمتمثلة بـ(ظاهرة العنف الاثني الطائفي)، ودور منظمات المجتمع المدني في إنهاء هذه الظاهرة أو التقليل من مخاطرها، وعلى هذا الأساس قسم المبحث الى مطلبين:

المطلب الأول: النظريات المُفسّرة لظاهرة العنف الاثني الطائفي

يُعرّف العنف بشكل عام بانه "الشكل الأكثر وضوحاً لعدم الاحترام وهو مؤشر مجتمعي بامتياز بان الاحترام والتفاهم قد تحطما" (سن، ٢٠١٦، ٧٩)، والعُنف الإثني الطائفي هو مرحلة وسطى بين النِزاع الإثني الطائفي والحرب الأهلية، ففي أي مجتمع متعدد اثنياً ودينياً وتتوافر فيه حرية التعبير، فمن المحتمل بدرجة أو أخرى حصول بعض النزاع الاثني الطائفي، ويتمثل الفارق الأساسي في السؤال: هل إن النِزاع الاثني الطائفي هو عُنفي أو غير عُنفي ويحصل ضمن القنوات المؤسساتية للنظام السياسي؟ واذا تم التعبير عن مظالم المؤسسات المعترف بها في النظام –في البرلمانات والمجالس البيروقراطية– وتم السعي فيها الى أفعال تحسينية أو إذا اتخذ بدلاً من ذلك شكل المظاهرات غير العُنفية في الشوارع عندئذ يصبح العصيان المدني ذروة هذه السياسة فهو نزاع –ولاشك– لكنه ليس عُنفاً ولا يجب مساواة مثل هذا النزاع المؤسساتي الذي يمكنه أن يضفي إيجابية للنظام السياسي مع وضع يصبح فيه الاجتماع عنيفاً وتجري أعمال شغب ويشرع في أعمال عدائية ضد بعض المجموعات الإثنية بالتواطؤ مع سلطات الدولة أو تندلع في شكله الأقصى حرب أهلية، ويجب لغايات عملية تصور السلم الاثني الطائفي بِعَدّهِ عملية توجيه مؤسساتيه وحلّاً للنزاعات الإثنية ويجب

Regional Studies Journal, Vol.16, No.54, October 2022 (35-66)
Print ISSN: 1813-4610 Online ISSN: 2664-2948

النظر إليه على أنه غياب للعُنف وليس انتهاء للنزاع، أما أسباب حدوث العنف الاثني الطائفي فهناك تفسيرات عدة توضح ذلك منها (فارشني، ٢٠١٤، ٣٧–٣٨):

١.تفسير البِدائية: وهو الأكثر شُهرة ويشير إلى إن "الأحقاد البدائية أو القديمة هي سبب النزاع الحالي، إذ إن الأحقاد المستمرة منذ قرون ترتكز الى الفوارق العرقية أو الدينية أو الثقافية وتنتج النزاعات عندما تتخطى روابط الدم الانفعالية أو الأحقاد القديمة الحسابات العقلية"، غير أن قلة من الباحثين تتبنى هذا التفسير اليوم.

٢. تَفسير الذرائِعية: ومفاد هذا التفسير أن الأحقاد القديمة ليست القضية الرئيسة بل إن النُخبة السياسية تستخدم الإثنية لأهداف سياسية أو اقتصادية، بصرف النظر عن اعتقاد هذه النخبة أو عدم اعتقادها بالعرقية وما النزاعات إلا نتيجة لمثل هذا التلاعب العبثي الذرائِعي.

٣. تَفسير البِنائِية: ويَقضي الطرح الأساسِي للبنائيين بأن هُويتنا الإثنية أو الدينية أو الطائفية، هي حديثة وليست قديمة، ولا يعني هذا عدم وجود تنوع وتعدد طائفي أو ديني أو اثني في الأزمنة السابقة للحداثة، بل إن الهويات في الماضي اتجهت على عموماً لان تقف وجهاً لوجه وتعمل على نطاق صغير ونادراً ما كان يتفاعل الناس العاديون بما هو ابعد من بيئاتهم المحلية وعولجت النزاعات محلياً لدى اندلاعها، ونظراً الى الهوية بوصفها مرنة فلم يُشكل الناس جزءاً من المجتمعات غير المحلية وبذلك بدلت الحداثة في معنى الهويات بجلب الجماهير إلى إطار أكبر غير محلي من الوعي ووسع ذلك من الهُويات والطوائف وزاد في مأسستها.

٤. تَفسير المَأسسة: وتتمثل الفِكرة المركزية لهذا التفسير بِوجود روابط يمكن تحديدها بوضوح بين النزاع أو السِلم الإثني من جِهة وبين المُؤسسات السياسية من جهة أخرى، ومن المهم هنا معرفة ما إذا كان للمجتمعات المتعددة ديمقراطيات توافقية أو أغلبية، حكومات فدرالية أو وحدوية، دوائر انتخابية فردية أو متعددة تمثيل نسبي في مقابل نظام انتخابي يفوز فيه من يحصل على العدد الأكبر من الأصوات ويجادل بان التعددية الإثنية تتطلب مؤسسات سياسية أشكال وقواعد تقاسم السلطة، أنواع الدوائر

الانتخابية، أنواع أنظمة التصويت وأنظمة الأحزاب، تختلف عن تلك المناسبة للمجتمعات المتجانسة اثنياً أو التي لم يكن تقسيمها اثنياً، ومن شأن التبني الخالي من الدراسة للأشكال المُؤسساتية بصرف النظر عن تمييز المجتمع بالانقسامات الإثنية أو لا أن يشكل سببا خطيراً للنزاع الاثني ومن شأن الخيار المؤسساتي المتناسب مع الخريطة الإثنية للمجتمع أن يحل النزاع أو يخفف منه.

ويَبدو مما تقدم أن هذه التفسيرات ربما تُعاني من عدم القُدرة على تفسير التركيزات المحلية للعنف الاثني الطائفي في المجتمعات المتعددة، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى قد تتفاعل عوامل عدة لتفسير ظاهرة معينة للعنف الاثني الطائفي، وأياً كان تفسير ظاهرة العنف فإنها تعد ظاهرة خطيرة تُهدد أمن المجتمع واستقراره، وهنا يأتي دور منظمات المجتمع المدني التي يمكنها كبح انفجار مثل هذه النزاعات والصراعات.

المطلب الثاني: دور مُنظمات المُجتمع المدني في القضاء على العُنف

إن العنف الإثني الطائفي كما هو معروف له تأثير سلبي على نوعية الديمقراطية بل واحياناً على بقائها، ومُنظمات المجتمع المدني يمكن أن تؤدي دوراً إيجابيا مهماً في القضاء على هذه الظاهرة أو التقليل من مخاطرها، إلا أن دورها يعتمد على ثلاثة عوامل (ستيبان، ٢٠١٤، ١٥):

١.عدد مُنظمات المجتمع المدني: فكُلما ازدادت منظمات المجتمع المدني عدداً ونشاطاً كان ذلك أفضل للديمقراطية ومن ثم لإنهاء العنف الاثني الطائفي.

٢. نوعية النشاطات: إن كثافة منظمات المجتمع المدني في الدول ذات المجتمعات المتعددة غير كافية فحسب، بل في المحتوى السياسي لتلك المنظمات وفي أنواع النشاطات المختلفة التي تقوم بها، وهل تساعد في نشر ثقافة التسامح والعيش المشترك أو تضر بها.

٣. طبيعة العضوية: فكُلما كانت تشكيلات منظمات المجتمع المدني في المجتمعات المتعددة جامعة ومفتوحة لِكل الطوائف والقوميات والإثنيات وبنشاطات مختلفة كانت

ناجحة في كبح الشغب والنزاعات، في حين إذا كانت منظمات المجتمع المدني مؤلفة من طائفة أو قومية واحدة فقط فهي في الغالب ستكون مولدة للشغب وللنزاعات والصراعات الإثنية، وكما هو موضح في الشكل رقم (١).

وهُنا تَظهر العلاقة بين المجتمع المدني والعنف الاثني الطائفي فالروابط بين طوائف المجتمع (شبكات ومنظمات تدمج بين عدة طوائف) وليس على الروابط في داخل كل طائفة (شبكات ومنظمات كلها من طائفة واحدة)، ويطلق على الروابط الأولى رأسمال التقارب الاجتماعي وعلى الثانية رأس مال اللحمة الاجتماعية[٢]، ويمكن القيام بمزيد من الفصل وتقسيم هذه الشبكات من منظمات المجتمع المدني الى نوعين تنظيمي ويومي، يطلق على الأولى اسم الأشكال الترابطية للانخراط المدني وعلى الثانية اسم الأشكال اليومية للارتباط المدني، وتشكل اتحادات الأعمال ونقابة الأطباء والمحاميين والطلاب والنقابات العمالية والأحزاب السياسية بعضاً من الأشكال الترابطية، وتغطي الأشكال اليومية للارتباط تفاعلات الحياة الروتينية مثل قيام زيارات عائلية بين الطوائف مختلفة، والمشاركة في المهرجانات والسماح للأولاد باللعب معاً في الجوار، ويروج شكلا الارتباط للسلام بشرط تمتعها بالمتانة في حين أن غيابها أو ضعفها يفسح المجال للعنف الطائفي، إلا أن الأشكال الترابطية اكثر متانة من الارتباطات اليومية وعلى الأخص عندما تواجه بمحاولات السياسيين استقطاب الجماعات الإثنية، وتؤدي الحياة الترابطية المتينة اذا حصلت بين الطوائف دور الرادع الجدي لاستراتيجيات الاستقطاب التي تمارسها النخب السياسية (فارشني، ٢٠١٤، ٤٦).

الشكل رقم (١) المجتمع المدني والعنف الاثني الطائفي

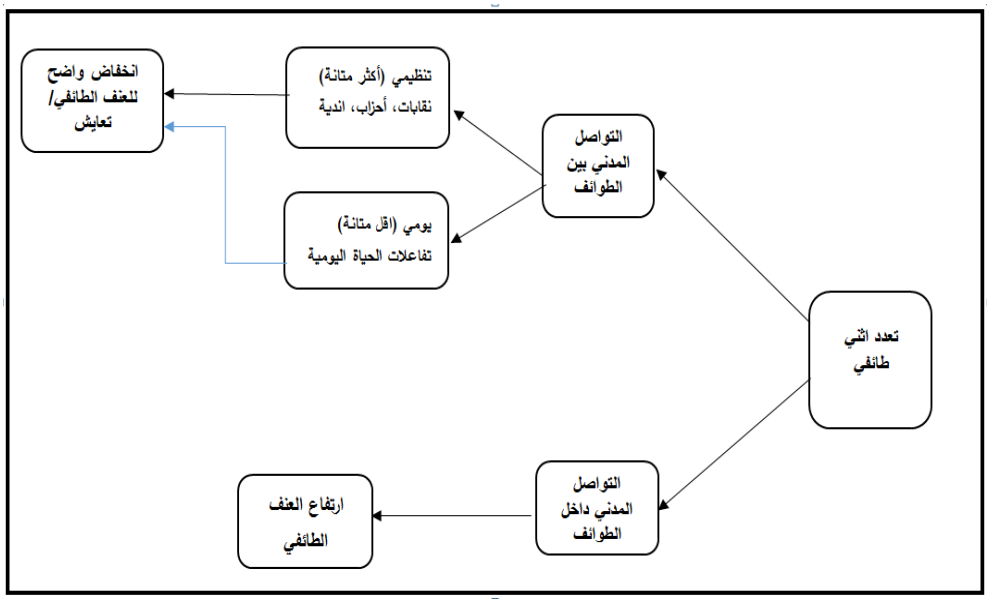

المخطط من إعداد الباحث

وبما أن مُنظمات المُجتمع المدني تَعدُّ المجال المُنفصل لجماعات وجمعيات يمكن للأفراد اختيار الانضمام إليها طالما كانت هذه الجماعات والجمعيات تعزز قيم ومقاصد يشترك فيها الأعضاء ويصبح الأفراد أعضاء في جماعات وجمعيات مختلفة (ديلو وديل، ٢٠١٠، ٧٨٣)، فان منظمات المجتمع المدني تستطيع من خلال الاتصال الدائم بين أعضاء مختلف الجماعات أن تكسر حدة التوترات التي تنشأ نتيجة لأعمال الشغب أو شائعات يثيرها السياسيون أو الجهويات التقليدية لاستمالة هذا الاستياء الاثني الطائفي.

وتبرُز أهمية مُنظمات المجتمع المدني لكسر حدة التوترات والعنف الطائفي، ففي المدن ذات التفاعل الكثيف بين مختلف الطوائف عبر منظمات المجتمع المدني تبرز اللجان السلمية من الأسفل في مختلف الأحياء في زمن التوتر ولا تحتاج الإدارة المحلية الى فرض مثل هذه اللجان من فوق على كامل المدينة، وتشكل الأولى حماية

افضل من الثانية؛ لأنها تأتي من تدخل نابع من قبول مشترك وإرادي ومن شأن مثل هذه اللامركزية أن تحارب الشائعات وتقضي عليها، وتزيل سوء التفاهم وتحافظ على الأمن في المنطقة، ولا يمكن لمثل هذه التنظيمات أو اللجان السلمية أن تنشأ طبيعياً من الأسفل في غياب التواصل عبر منظمات المجتمع المدني بين الطوائف والإثنيات؛ لان مثل هذه اللجان لا تعمل بشكل جيد لو تم فرضها من أعلى لان أعضاؤها السياسيون ملتزمون بالاستقطاب والعنف غالباً من أجل المكاسب الانتخابية على الرغم من تعيينهم لغايات السلام وما وجودهم في اللجان السلمية إلا وجوداً رمزياً محضاً، فضلاً عن ذلك فان منظمات المجتمع المدني عندما تضم وحدة متنوعة من حيث الهوية والمصلحة الاجتماعيين، ومن خلال استقلاليتها عن الدولة (وربما حتى الأحزاب) لا تُقيّد التصرفات الطائفية للحكام فحسب بل تُساهم في تقديم مواطنين مدربين يكونون اكثر إدراكا لأولويات الآخرين واكثر ثقة بالنفس في تصرفاتهم ولديهم حس وطني اعلى في استعدادهم للتضحية من أجل المصلحة العامة، كما يُوفر المجتمع المدني مرحلة وسطية من الحكم بين الفرد والدولة قادرة على حل النزاعات والسيطرة على سلوك الأعضاء من دون إكراه علني، فبدلاً من تحميل صُنّاع القرار بمطالب متزايدة وإخراج النظام عن السيطرة فبإمكان منظمات المجتمع المدني أن تخفف من الصراعات وتوفر فرصاً للتسامح وحل النزاعات (شميتر و كارل، ٢٠١٦، ٥٢-٥٣).

مِمَّا تقدم يُمكن القول إن منظمات المجتمع المدني يُمكن أن تؤدي دوراً مهماً في تخفيف أو إنهاء النزاع الاثني الطائفي في المجتمعات المتعددة لكن ذلك يعتمد على نوع النشاطات التي تقوم بها وطبيعة التشكيلات التي تضم، فكلما ضمت هذه المنظمات إثنيات وطوائف متنوعة وكونت رأس مال اجتماعي حقيقي كانت أقدر على تخفيف حدة العنف الاثني الطائفي، في حين أن هذه المنظمات إذا لم تكن قادرة على تعبئة الجماهير على أساس المصلحة العامة أكثر من الانتماء الى الطائفة سيؤدي الى المزيد من العنف الطائفي والعرقي.

المبحث الثالث

دَور مُنظمات المُجتمع المَدني فِي تَحقيق الاندماج المجتمعي

تعدُّ مُنظمات المجتمع المدني من أهم الآليات والوسائل الحديثة التي تنظم العلاقة بين الدولة والمجتمع على وفق الصيغ الديمقراطية المبنية على أساس الاحترام والتسامح ونبذ العنف والإقصاء والتهميش الاجتماعي والسياسي وهذا ما يُعد من الأمور الأساسية لتحقيق الاندماج المجتمعي (محمود، ٢٠١٢، ٦١٦)، ومن اهم الأدوار التي يمكن أن يقوم بها المجتمع المدني في تحقيق الاندماج هي البناء الديمقراطي، وتعزيز مبدأ المواطنية، فضلاً عن الدور المهم في الجانب الاجتماعي.

المطلب الأول: بِناء الديمقراطية وتعزيزها

يُؤدي المُجتمع المدني دوراً بارزاً في بناء الديمقراطية وتعزيزها فكلما كان المجتمع المدني اكثر فاعلية وتعددية وتكيفاً استطاع أن يوازن بشكل افضل بين التوترات في علاقاته مع الدولة وبين الاستقلال الذاتي والتعاون والثقة من جهة وتعزيز الديمقراطية وإطالة أمدها من جهة أخرى (دايموند، ٢٠٠٥، ٣١)، وتعد الديمقراطية نظام جيد لإدارة النزاعات يفسح المجال أمام التنافس الحر حول القيم والمبادئ التي يصبو المواطن إليها (ستيبان، ٢٠٠٥، ٢١)، فالمجتمع المدني يعمل على تعزيز المؤسسات السياسية التي تحمي القيم الديمقراطية (البدوي و المقدسي، ٢٠١١، ٢٦)، واذا كانت الديمقراطية تمثل قيمة إنسانية كونها تفيد في توحيد المجموعات المنقسمة حول معايير ومفاهيم مشتركة (ناش، ٢٠١٣، ٣٩٣) فان على مؤسسات المجتمع المدني تقع مسؤولية ترسيخ القيمة الإنسانية عبر تدريب المواطنين عليها، وهذا ما أكده بونتام بقوله: "إن للمشاركة في المجتمع المدني آثاراً إيجابية تنعكس على الأفراد إذ سرعان ما تفعل فعلها، وتصبح بدورها من العوامل المهمة المساهمة في جعل المجتمع يبدو اكثر ديمقراطية وانسجاماً وتسامحاً" (Putnam, 2000, 287)، وبهذا فان منظمات المجتمع المدني هي مدارس للديمقراطية، فازدهار منظمات مستقلة وانتشارها في

المجتمع المتعدد يفتح أمام المواطنين سبلاً للتفاعل فيما بينهم خارج الأطر التقليدية (العائلية وروابط الصداقة الضيقة) وهو ما من شأنه أن يُعين على إشاعة مزيد من الثقة والتسامح في صفوف المواطنين، وينمي فيهم القدرة على التفاوض وفي ذلك فوائد جليلة تخدم الديمقراطية وتسهم في ترسيخها، ومن اهم الوظائف الديمقراطية للمجتمع المدني لتحقيق الاندماج المجتمعي هي:

١. مُراقبة أداء السُلطة والعمل على تحويل الأنظمة الشمولية الى أنظمة ديمقراطية: إن تعبئة المجتمع المدني تعد وسيلة رئيسة للكشف عن إساءات الأنظمة غير الديمقراطية وتقويض شرعيتها، كذلك يعد المجتمع المدني أداة فعّالة لاحتواء سلطة الحكومات الديمقراطية وضبط إساءاتها المحتملة وانتهاكها للقانون وإخضاعها للمحاسبة العامة (دايموند، ٢٠٠٥، ٢٩)، فتمكين المواطن من التأثير في السياسات العامة وفي مساءلة ممثليه والمسؤولين في هذه المؤسسات والمجالس والهيئات المنتخبة على السواء تعد جوهر الثقافة الديمقراطية، وكلما ازداد عدد هذه المنظمات المستقلة ونمت مواردها وتطورت أصبحت اكثر حزماً وقدرة على مساءلة الحكومة ومؤسساتها، وهذا ما يؤسس لقواعد مجتمع مدني قوي وفعّال، فهي وسيلة لبلوغ المحاسبة والاستجابة، وتجعلها تلزم القيادة السياسية لتكون اكثر تمثيلاً للمكونات (دايموند، ٢٠١٤، ٤٦٩–٤٧٠).

٢. تعد منظمات المجتمع المدني أدوات مهمة لحيوية الديمقراطية وتمثيلها، إذ تمثل متمماً مؤسسياً للأحزاب السياسية في تعزيز المشاركة السياسية (دايموند، ٢٠١٦، ١٥٣)، وهذا ما يعمل على تحسين شرعية الديمقراطية عبر توفير وسائل جديدة للتعبير عن الرغبات السياسية، ورفع الوعي والثقة السياسية لدى المواطنين، وتعزيز الالتزام بالمواطنية الديمقراطية كحقوق وواجبات للوصول الى مجتمع فعّال يشارك جزء كبير من مواطنيه في الحياة السياسية (راينرت، ٢٠١٠، ٦٠).

٣. تَوفر مُنظمات المجتمع المدني مجالاً رحباً لتنمية مزايا الديمقراطية لتحقيق الاندماج المجتمعي، كالتسامح والاعتدال واحترام وجهات النظر المختلفة، حيث أن

هذه القيم والمعايير تصبح اكثر استقراراً اذا جاءت وليدة التجربة، ومن شأن المشاركة في هذه المنظمات أن توفر ممارسة مهمة في هذا المجال (دايموند، ٢٠٠٥، ٣٠)، فالحياة تكون أسهل وأقدر على تحقيق الاندماج المجتمعي في المجتمعات المتعددة عندما ينعم المجتمع بمخزون من الرصيد الاجتماعي متمثلا بوجود منظمات المجتمع المدني تتبنى معايير قوية من التبادل المُعمّم، وتشجع على خلق الثقة الاجتماعية بين المواطنين، وتسهل التنسيق والتواصل بينهم وتسمح بتسوية صراعات العمل الجماعي بطرق سليمة، وأخيراً يمكن أن توسع هذه المنظمات حس المشاركين بأنفسهم محولة "الأنا" الى "نحن" أي تحسين ذائقة المشاركين بشأن المنافع الجماعية (بونتام، ٢٠١٦، ١٩٢–١٩٣)، وهذا ما يدعم تحقيق الاندماج المجتمعي.

٤. إعطاء المُواطنين والمُواطنات إمكانيات أكثر وأفضل للتأثير في السياسة العامة (هاينتسة، ٢٠١٠، ٣٢)، إذ يُمكن للمجتمع المدني خلق قنوات غير سياسية للتعبير عن المصالح وتمثيلها، وهذه الوظيفة لها أهمية خاصة اذا ما تعلق الأمر بتمكين الجماعات المهمشة غالباً كالنساء والأقليات والإثنيات المختلفة من المشاركة في السلطة بعد حرمانها الطويل من ذلك (دايموند، ٢٠٠٥، ٣٠)، فانتماء الأفراد الى منظمات المجتمع المدني فرصة لتجميع الطاقات المشتتة لتمنحهم القدرة على التدخل والتأثير في المسارات والتوجهات التي تحدد حياتهم وطرائق عيشهم، واذا كان المجتمع المدني يوفر أساساً متيناً للديمقراطية عندما يخلق فرص المشاركة والتأثير في السياسة العامة فان هذا يعزز تحقيق الاندماج؛ لان من ينتظر من المواطنين سلوكاً مسؤولاً لتحقيق التعايش والاندماج يتطلب أن ينقل اليهم هذه المسؤولية وان يشركهم بفاعلية في القرارات السياسية المهمة، "فلا يمكن تطوير الشعور بالمسؤولية إلا في حالة الحصول على الفرصة لممارسة هذه المسؤولية" (راينرت، ٢٠١٠، ٨٠)، وبهذا تكون للمشاركة في منظمات المجتمع المدني آثاراً إيجابية على الأفراد سرعان ما تفعل فعلها وتصبح بدورها من العوامل المساهمة في جعل المجتمع اكثر ديمقراطية وسلماً، واكثر قدرة على الاندماج المجتمعي.

٥. الإعداد والتدريب: إذ يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تقوم بإعداد مجموعة اكثر تنوعاً واغنى تمثيلاً من القادة السياسيين الجدد على نحو قد لا تتمكن الأحزاب السياسية من القيام به (دايموند، ٢٠٠٥، ٣٠)، ونظراً للسيطرة التقليدية للرجال على مقاليد الحكم يعد المجتمع المدني قاعدة مهمة بصورة خاصة لتدريب النساء وأفراد الجماعات المهمشة الأخرى ودفعها الى مراكز القرار السياسي وحيثما تصبح الأحزاب غير قادرة على رفد الحياة السياسية بقادة جدد فان هذا الدور الذي يؤديه المجتمع المدني يمكن أن يكون بديلاً لتجديد مشروعية الديمقراطية وذلك عبر إسهامه في تجديد النخبة السياسية ورفدها بكوادر جديدة من مختلف المكونات الاجتماعية وهذا ما يعمل على تحقيق الاندماج.

المطلب الثاني: تعزيز مبدأ المُواطنية

تعني المُواطنة "الانتماء إلى الوطن انتماء يتمتع المواطن فيه بالعضوية الكاملة الأهلية على نحو يتساوى فيه مع الآخرين أي الذين يعيشون في الوطن نفسه مساواة كاملة في الحقوق والواجبات وأمام القانون دون أي تمييز بينهم على أساس اللون أو العرق أو الدين أو الفكر أو الموقف المالي أو الانتماء السياسي، ويحترم كل مواطن المواطن الآخر، كما يتسامح الجميع تجاه بعضهم بعضاً رغم التنوع والاختلاف بينهم" (الخشت، ٢٠٠٧، ٤٥)، فالشعور بالانتماء الى فضاء مجتمعي عامل مهم لاستتباب الأمن والاستقرار داخل المجتمعات، إذ تختفي من خلاله الانتماءات الضيقة التقليدية ليحل محلها انتماء اكثر اتساعاً ورحابة تتحكم فيه القواسم المشتركة بما تختزنه من أعراف وقيم وعيش مشترك ومصير واحد وتحديات مختلفة (لكريني، د.ت)، والأمر الضروري المطلوب من وجهة النظر الديمقراطية هو أن يكون السلوك الداعم للمجتمع مبنياً على أساس وجود قاعدة مشتركة من القيم (راينرت، ٢٠١٠، ٧٠).

إن ترسيخ المُواطنة في المجتمعات المتعددة يعتمد بشكل كبير على وجود "نوع من التسامح في المجتمع والحوار والمشاركة وتقبل الرأي والرأي الآخر وقبول وتقبّل التنوع والاختلاف والتعايش مع هذا الاختلاف سواء اختلاف ثقافي أو ديني أو مذهبي

أو قومي فضلاً عن العمل على نشر الوعي الفردي والجماعي في المجتمع" (ا. ع. إبراهيم، ٢٠١٢، ٢٠١٢).

كما أن تَعزيز المُواطنة في المُجتمع مهمة جماعية تتقاسمها الأسرة والمؤسسات التعليمية ومنظمات المجتمع المدني، فالأخيرة تلعب دوراً هاماً في تعزيز الوعي بأهمية المواطنة وتجاوز الصراعات العرقية والدينية والطائفية عبر تعزيز ثقافة المواطنة داخل المجتمع، وذلك عن طريق فتح السبل أمام المواطنين للتفاعل بينهم خارج الأطر العائلية وروابط الصداقة الضيقة وهو ما من شأنه أن يعين على إشاعة مزيد من الثقة والتسامح في صفوف المواطنين وينمي فيهم القدرة على التفاوض(عبيد، د.ت)، ولما كانت منظمات المجتمع المدني تنشأ بين الأفراد بالإرادة الحرة الطوعية على أساس من الثقة والاحترام المتبادل بهدف تحقيق مصالح بشكل سلمي متحضر فان هذه الروابط المدنية من جمعيات وأندية وجماعات مصالح تكفل تمثيل المواطنين والدفاع عن مصالحهم ولكن على أسس غير طائفية، حيث تقوم هذه المنظمات بعدد من الوظائف أهمها توفير شبكات أمان اجتماعي حقيقية على أساس من الثقة والاحترام المتبادل والاعتماد المتبادل، فضلاً عن خلق ثقافة مدنية جديدة تختلف عن ثقافة التحشيد الطائفي، ومن أبرز ملامحها التفاعل الاجتماعي بين الأفراد في المنظمات المدنية، فعبر التواجد في أروقتها والمشاركة في نشاطاتها يتعلم الأفراد الكثير عن القيم الأساسية التي تساعدهم على بناء شبكات أمان اجتماعي؛ كالمشاركة والنقاش الحر وتبادل الرأي والتسامح مع الاختلاف وترسيخ ثقافة المواطنة وفي ذلك فوائد ذات قيمة عالية تخدم الديمقراطية وتسهم في تحقيق الاندماج في المجتمع المتعدد.

المطلب الثالث: دور المجتمع المدني في الجانب الاجتماعي لتحقيق الاندماج المجتمعي

إن تحقيق الاندماج المجتمعي وفق الجانب الاجتماعي يمكن أن يُقدم عبر ثلاثة مداخل أساسية وهي (النجار، ٢٠١٤، ٥٨-٥٩):

أ. المخل الأول: مدخل الاستيعاب: ويُقصد به القدرة على تحييد التمايزات الدينية أو الثقافية كشرط للانضمام الى المجال العام.

ب. مدخل التشريط الاثني: وهو احترام الخصوصية الثقافية للوصول الى هُوية جماعية مشتركة في عملية يُطلق عليها التهجين الاثني.

ج. مدخل التعددية الثقافية: فهو وسيلة للحفاظ على التعددية ضمن إطار من الوحدة، وبالتالي فلا يُنظر للتعددية كونها نموذجاً للاندماج.

وتُؤدي منظمات المجتمع المدني ضمن هذا الجانب دوراً مهماً في تعزيز الاندماج المجتمعي وذلك عبر النقاط الآتية:

١. تبديد الصراع: تعمل منظمات المجتمع المدني على تبديد الصراعات التقليدية وتليين الانقسامات بين المجموعات عبر خلق صراعات من نوع آخر أو دعم علاقات تنافسية داخل المجموعات نفسها، فضلاً عن خلق تحفيزات من اجل التعاون بين إثنيات وقوميات مختلفة والتشجيع نحو الانحياز الى المصالح المشتركة بدل الولاءات الضيقة، لكن هذه الخطوة ليست بالسهلة كون هناك الكثير من منظمات المجتمع المدني في بعض المجتمعات المتعددة تُعد امتداداً لطوائف واثنيات محددة وقد تكون غالباً منظمة وممولة جيداً –أحياناً من المحيط الخارجي– وهنا يكون التحدي عبر قدرة الهويات غير الدينية أو الاثنية والمرتبطة باللغة أو الآداب أو المهنة بتشكيل منظمات وجمعيات غير عقائدية قائمة على أساس التنوع وذات تخصصات مختلفة أدبية، فنية، أو مهنية وتضم أفراداً من إثنيات وأديان مختلفة، وهذا ما يساعد على إبراز مشاغل جديدة وتنافسات مهنية قد تكون سبباً في تبديد الصراعات التقليدية.

٢. إشاعة ثقافة التسامح: إن مِن العقبات الأساسية التي قد تُواجه الديمقراطية إشكالية التعايش مع الاختلاف أو التسامح معه بَلْهَ الاندماج، فالتسامح مع الاختلاف (الاختلاف الديني، الاثني الطائفي) يُعدّ الشرط الأول من شروط الحياة

المدنية (سيليغمان، ٢٠١٢، ١٧٨)، ويتمثل المعيار المرتبط بالتسامح في اتفاق الأفراد على "أن يعيشوا ويتركوا غيرهم يعيشون" وذلك بخلق مساحات منفصلة في المجتمع تمكن الناس فيها أن يمارسوا معتقداتهم وطرقهم في الحياة (ديلو وديل، ٢٠١٠، ٦٠)، إذن فالتسامح هو موقف يقضي باحترام الآخر وطرق تفكيره وسلوكه وآرائه ومعتقداته، ويمكن أن تؤدي منظمات المجتمع المدني دوراً كبيراً في تعزيز ثقافة التسامح في المجتمع المتعدد، فكون التسامح في الأصل ثقافة والإنسان كائن ثقافي والثقافة من خواصه دون غيره من الكائنات، وبهذا تكون الثقافة مكتسبة وتُكتسب بوسائل وطرق التنشئة والتربية والتعليم وعبر التفاعل الاجتماعي المستمر، وعلى هذا الأساس يغدو التسامح حصيلة التوعية والتثقيف، فالعنصر التثقيفي في جوهره تدريب يومي للذات على اللين وقيم السماحة وتمييز ما يطلب في تحقيق سلوك منفتح متسامح معترفاً بالآخر، لذا يبدو التسامح ضرورياً لدفع أو تقليل للحد الأدنى ما لدى البشر من استعداد للعداوة والتنافر والتعصب والكراهية (بالراشد، د.ت)، ومن ثم تكون ثقافة التسامح هدف مهماً لمنظمات المجتمع المدني في المجتمع المتعدد عبر خلق أجواء لا تسمح بتحول الاختلافات بين المواطنين الى صراعات عميقة وإنما تحافظ على أن تبقى وجهات النظر في احترام القانون وحرية التعبير والرأي، عبر تدريب المواطنين مهارات الحياة للعيش المشترك معاً في مساواة واختلاف.

ومن هذه المهارات التي يُمكن أن توفرها منظمات المجتمع المدني:

- الالتزام بالسلم أسلوباً لحل الخلافات.
- الابتعاد عن التسلط والانفراد بالرأي ومحاولة فرضه على الآخر.
- الاعتماد على الحِوار والنقاش كطريقة في التعامل مع الآخر المختلف.

ومن خِلال هذه المهارات يكتسب الفرد ثقافة التسامح مع الآخر المختلف، فالفرد الذي يرى أن للآراء التي يُعارضها حق في أن تُسمع يميل الى مقاومة القادة الذين

يحاولون إسكات المعارضة، وكلما شاع مفهوم بان لكل الآراء الحق في أن تُسمع شاعت روح التسامح وحيثما شاعت روح التسامح أصبح المجتمع كله متسامحاً، وطالما كان المجتمع متسامحاً كان احتمال أن يسعى مواطن ما لإسكات أو إقصاء الآخر المختلف أقل (فيش، ٢٠١٢).

٣. تَغليب لُغة الحِوار: تَعمل مُنظمات المجتمع المدني على تغليب لغة الحوار في المجتمع لِما للحوار من أهمية بالغة فهو ضرورة وغاية في ذاته تحاشياً بذلك لصور متباينة من العنف سواء عنفاً مادياً أو لفظياً الذي تمارسه الجماعات المختلفة ضد بعضها البعض أو الثقافات ضد بعضها البعض، فالحوار قيمة في حد ذاته وآلية يلجأ إليها الإنسان بحثاً عن فهم متبادل مع الآخرين، ويختلف الحوار عن السجال، فالأخير يعني إصرار الأفراد المتناقشون على الاختلاف الذي يؤدي الى الشعور بالتمييز، بجعل الحدود الاجتماعية سميكة بينهم وبين الآخرين عبر إبراز التمايزات بهدف تكريس ذاتية استعلائية أو تفضيلية في مواجهة الآخر المختلف ولا يشغلهم الوصول الى أرضية مشتركة أو فهم مشترك اتجاه قضية أو موضوع الخلاف، فغرض السجال إذن هو الرغبة في تأكيد الانفصال والأفضلية على الآخر المختلف، أما الحوار فان الرغبة تنصرف غالباً الى تبادل الأفكار والسعي المتبادل للوصول الى اتفاق مشترك، ومن الجدير بالملاحظة إن السجال يبنى دائماً على الأنماط الجاهزة عن الآخر أي يحكم على الآخر وفق تصورات ثابتة، في حين أن الحوار يبنى على التحرر من التصورات النمطية المتكررة عن الذات والآخر، وغالباً ما يسود السجال لغة خلافية تدعو للنزاع، أما اللغة التي تسود الحوار فإنها تتسم بالرحابة والرغبة في بناء الجسور (الحوار في المجتمع ، د.ت)، وهذا ما تدعو اليه منظمات المجتمع المدني كون الحوار خطوة مهمة في تحقيق الاندماج.

وتُقدم مُنظمات المجتمع المدني آليات لضمان نجاح الحوار بين الجماعات منها:

- السعي لِفهم الآخر: توفر منظمات المجتمع المدني في اروقتها أجواء تجعل كل طرف يفصح عن ذاته في الحوار وان يستمع الطرف الثاني، ويحاول أن يفهم الآخر على النحو الذي يريده هو أو يروق لهُ، فكثير ما نفهم أو نتصور الآخر على النحو الذي يروق لنا وليس بالكيفية التي يريدها الآخر.
- التحرر من الصُور الذهنية المسبقة: يشجع المجتمع المدني الحوار الذي يقوم على التخلص من الاحكام المسبقة عن الطرف الآخر، أي الصور الذهنية المأخوذة عن الآخر المختلف، وهذا الخطأ وقعت فيه كثير من الجماعات الدينية والعرقية والاثنية عندما انطلقت من صور نمطية ذهنية عن الآخرين ثم التعامل معهم وفق هذه الصور المغلوطة، وليس بما هو واقع.

مِمّا تقدم يُمكن القول إن منظمات المجتمع المدني يمكن لها ان تقوم بدور كبير في تحقيق الاندماج المجتمعي في المجتمعات المتعددة وهذا مرتبط بقدرة هذه المنظمات على بناء الديمقراطية وتعزيزها فكلما كانت منظمات المجتمع المدني أكثر فاعلية وتعددية وتكيفاً مع الديمقراطية كانت أقدر على تحقيق الاندماج المجتمعي.

خاتمة واستنتاجات

تَعدُّ مُنظمات المُجتمع المدني من أهم الآليات والوسائل الحديثة التي تنظم العلاقة بين الدولة والمُجتمع على وفق الصيغ الديمقراطية التي تقوم على الاحترام والتسامح والتعاون ونبذ العنف والاقصاء من اجل تحقيق العيش المشترك، فهي بحق تُعد مدارس للديمقراطية تفتح امام المواطنين سبلاً للتفاعل فيما بينهم خارج الاطر التقليدية والعائلية الضيقة، وهو ما يساعد على إشاعة مزيد من الثقة والتسامح في صفوف المواطنين وينمي فيهم القدرة على الاندماج، كما ان انضمام المواطن في منظمات المجتمع المدني يعمّق وعيه بالأدوار المنوطة به وبقدرته على المشاركة في النظام الديمقراطي، ويخلق منه مواطناً فاعلاً ومندمجاً في مجتمعه، فعلى قدر مشاركة المواطن في

منظمات المجتمع المدني يكون قادراً ومؤهلاً أكثر لاستبطان قيم المواطنة، التعايش والتسامح في اطار تعدد وتنوّع ثقافي وديني، وهذا ما يعد خطوة مهمة في تحقيق الاندماج المجتمعي.

وقد أعادت ظَواهر الإرهاب والعُنف أهمية الاندماج المجتمعي بين الافراد والجماعات الى دائرة الجدل السياسي والثقافي في المجتمعات المتعددة والتي تعاني من اعمال العنف الاثني الطائفي، حيث نجد عدة تفاسير لتحديد أسباب هذه الظاهرة، الا انه يمكن القول انها كانت نتيجة تفاعل عوامل عدة أسهمت في بروزها، وأياً كان تفسير الظاهرة فإنها تعد ظاهرة خطيرة تهدد امن المجتمع واستقراره، وهنا يأتي دور منظمات المجتمع المدني التي يمكن أن تسهم في تخفيف أو إنهاء العنف الاثني الطائفي في المدينة، غير ان ذلك يعتمد على نوع النشاطات التي تقوم بها هذه المنظمات ونوع التشكيلات التي تضم، فكلما كانت هذه المنظمات قادرة على ضم مختلف الطوائف والإثنيات كانت أقدر على كسر حدة العنف الاثني الطائفي، في حين اذا كانت هذه المنظمات غير قادرة على تعبئة الجماهير على أساس المصلحة اكثر من الانتماء الى الطائفة سيؤدي مزيداً من العنف.

مما تقدم يمكن ان نصل الى عدد من الاستنتاجات:

١. إن مُنظمات المُجتمع المدني يُمكن لها ان تقوم بدور كبير في تحقيق الاندماج المجتمعي لكن ذلك مرتبط بقدرة هذه المنظمات على بناء الديمقراطية وتعزيزها فكلما كانت منظمات المجتمع المدني أكثر تنوعاً وفاعلية وتكيفاً مع الديمقراطية كانت أقدر على تحقيق الاندماج.

٢. تقوم منظمات المجتمع المدني بعدد من المهام لتحقيق الاندماج المجتمعي مثل بناء الديمقراطية وتعزيزها عبر مراقبة أداء السلطة، وتوفير وسائل جديدة للتعبير عن الرغبات السياسية التي قد لا تستطيع الأحزاب السياسية الوصول اليها.

٣. توفر منظمات المجتمع المدني مجالاً واسعاً لتنمية مزايا الديمقراطية لتحقيق الاندماج المجتمعي كالاعتدال والتساهل واحترام وجهات النظر المختلفة، وإعطاء جميع المواطنين من مختلف القوميات والطوائف إمكانيات أكثر وأفضل للتعبير عن آرائهم بحرية وللتأثير في السياسة العامة لتكون مخرجات هذه السياسة تصب في صالح الجميع دون استثناء أو إقصاء.

٤. كما يمكن لمنظمات المجتمع المدني ان تسهم في تحقيق الاندماج المجتمعي عبر تعزيز قيم المواطنة وإشاعة ثقافة التسامح في المجتمع وتغليب لغة الحوار في النقاش، وتقبّل الرأي والرأي الآخر وقبول التنوع والاختلاف والتعايش مع الاختلاف.

Regional Studies Journal, Vol.16, No.54, October 2022 (35-66)
Print ISSN: 1813-4610 Online ISSN: 2664-2948

الهوامش

(١) يقصد بالدمقرطة مجموع العمليات المستمرة لتحويل النظام السياسي باتجاه ترتيبات أكثر ديمقراطية.

(٢) يقصد برأس المال الاجتماعي الروابط المؤسسية التي تنشأ بين الأفراد بالإرادة الحرة الطوعية، على أساس من الثقة والاحترام المتبادل بهدف تحقيق مصالحهم بشكل سلمي متحضر، هذه الروابط المدنية من جمعيات وأحزاب وجماعات مصالح وأندية تكفل تعبئة المواطنين والدفاع عن مصالحهم ولكن على أسس غير طائفية (الحوار بين الطائفية والمدنية، د.ت).

المصادر والمراجع

المصادر العربية:

إبراهيم، ا. ع. (٢٠١٢). المواطنة والقيم الأساسية التي ترتبها في المجتمع Citizenship And the Basic Values That It Arranges in Society. *مجلة الديمقراطية، ٤٥*.

إبراهيم، ح. ت. (٢٠٠٨). *النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها Arab Political Systems, Modern Trends in Their Study*. (٢ ط.). مركز دراسات الوحدة العربية.

البدوي، إ.، و المقدسي، س. (٢٠١١). *تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي The Democratic Deficit Explanation in The Arab World*. مركز دراسات الوحدة العربية.

البيرن، ك.، و بوربلان، ج. ك. ر. (٢٠١٧). *الهوية والهويات (الفرد، الزمرة، المجتمع) Identity and Identities (Individual, Group, Community)*. (ا. حسن (مترجم))؛ (مج. ١). دار الفرقد.

الجباعي، ج. ا. (٢٠١٤). الاندماج الاجتماعي في بلد واحد من المجتمع الأهلي الى المجتمع المدني (من الرعوية الى المواطنة) Social Integration in One Country from Indigenous Society to Civil Society (From Pastoral to Citizenship). في مجموعة مؤلفين (محرر)، *جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي The Controversies of Social Integration and Nation-Building in The Arab World*. المركز العربي للأبحاث.

الحوار في المجتمع Dialogue In Society. (د.ت). الجماعة العربية للديمقراطية.

http://www.arabsfordemocracy.org/categories/item/1688-2017-12-30-15-34-40 .

الخشت، م. ع. (٢٠٠٧). تطور المواطنة في الفكر السياسي الغربي The Development of Citizenship in Western Political Thought. *مجلة التسامح*.

النجار، ب. س. (٢٠١٤). الدولة العربية بين إخفاقات البناء وتعطل الاندماج The Arab State Between the Construction Failures and The Integration Disruption. في مجموعة مؤلفين (محرر)، *جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي The Controversies of Social Integration and Nation-Building in The Arab World*. المركز العربي للأبحاث.

بالراشد، م. (د.ت). *التربية على المواطنة وبناء ثقافة التسامح Education On Citizenship and Building a Toleration Culture*. مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث.

http://www.mominoun.com/articles/5339 .

بونتام، ر. د. (٢٠١٦). لعبة البولينغ على انفراد تدهور رأس المال الاجتماعي Bowling In Private Deterioration of Social Capital. في ل. دايموند وم. ف. بلاتر (محررين)، *الديمقراطية أبحاث مختارة Democracy Selected Research*. شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.

تشيروت، د. (٢٠١٢). هل تنجح الديمقراطية في المجتمعات المنقسمة بشدة Can Democracy Success in Vehemence Divided Societies? في ز. باراني ور. موزر (محررين)، *هل الديمقراطية قابلة للتصدير؟ Is Democracy Exportable?* (ج. عبدالرحيم (مترجم))، جداول للنشر والترجمة والتوزيع.

دايموند، ل. (٢٠٠٥). دور المجتمع المدني في بناء الديمقراطية The Role of Civil Society in Building Democracy. *أوراق ديمقراطية*، ٣.

دايموند، ل. (٢٠١٤). *روح الديمقراطية الكفاح من اجل بناء مجتمعات حرة The Spirit of Democracy the Struggle to Build Free Societies*. (ع. الخراقي (مترجم)).

الشبكة العربية للأبحاث والنشر.

دايموند، ل. (٢٠١٦). المفارقات الثلاث للديمقراطية The Three Paradoxes of Democracy. في ل. دايموند وم. ف. بلاتر (محررين)، *الديمقراطية أبحاث مختارة Democracy Selected Research*. شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.

ديلو، س.، وديل، ت. (٢٠١٠). *التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني Political Thinking, Political Theory and Civil Society*. (ر. وهبة (مترجم)). المركز القومي للترجمة.

راينرت، أ. (٢٠١٠). المجتمع المدني والإشكاليات الاجتماعية Civil society and social problems. في ت. ماير وأ. فورهولت (محررين)، *المجتمع المدني والعدالة Civil society and justice*. (ر. النشار وآخرون (مترجمين))، المركز القومي للترجمة.

ستيبان، أ. (٢٠٠٥). الدين والديمقراطية: التسامح المتبادل Religion And Democracy: Mutual Tolerance. *أوراق ديمقراطية*.

ستيبان، أ. (٢٠١٤). النقص في تنظير المشاكل السياسية في الأدب المؤسّس لتحقيق الديمقراطية The Lack of Political Problems Theorizing in The Found Literature for Achieving Democracy. في أ. ستيبان (محرر)، *ديمقراطيات في خطر Democracies in Danger* . (أ. باسيل (مترجم))، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.

سن، أ. (٢٠١٦). *السلام والمجتمع الديمقراطي Peace And Democratic Society*. (ر. ش. مصلح (مترجم)). المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

سورنسن، غ. (٢٠١٥). *الديمقراطية والتحول الديمقراطي السيرورات والمأمول في عالم متغير Democracy and Democratization Processes and Expectation in a Changing World*. (ع. البطانية (مترجم)). المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

سيليغمان، آ. ب. (٢٠١٢). الديمقراطية والمجتمع المدني ومشكلة التسامح Democracy, Civil ociety and The Toleration Problem. في ز. باراني ور. موزر

(محررين)، *هل الديمقراطية قابلة للتصدير؟ Is Democracy Exportable?* (ج. عبدالرحيم (مترجم))، جداول للنشر والترجمة والتوزيع.

شميتر، ف. س.، وكارل، ت. ل. (٢٠١٦). ما تمثله الديمقراطية وما لا تمثله What Does Democracy Stand for And What It Doesn't? في ل. دايموند وم. ف. بلاتر (محررين)، *الديمقراطية أبحاث مختارة Democracy Selected Research*. شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.

عبيد، ح. (د.ت). *المجتمع المدني سبيلاً الى الديمقراطية Civil Society as a Path to Democracy*. مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث.

http://www.mominoun.com/articles/1455 .

عياش، ا. (٢٠١٨). *الهوية وإدارة التعدد والتنوع المجتمعي Identity And the Pluralism Management and Societal Diversity*. المعهد المصري للدراسات.

غيدنز، ا.، و صاتن، ف. (٢٠١٨). *مفاهيم أساسية في علم الاجتماع Basic Concepts in Sociology*. (م. الذوادي (مترجم)). المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

فارشني، أ. (٢٠١٤). المجتمع المدني، الإسلام، والنزاع الإثني الطائفي Civil Society, Islam, And Ethno-Sectarian Conflict. في أ. ستيبان (محرر)، *ديمقراطيات في خطر Democracies in Danger* . (أ. باسيل (مترجم))،شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.

فيش، م. س. (٢٠١٢). مواجهة الثقافة Culture Confrontation. في ز. باراني ور. موزر (محررين)، *هل الديمقراطية قابلة للتصدير؟ Is Democracy Exportable?* (ج. عبدالرحيم (مترجم))، جداول للنشر والترجمة والتوزيع.

لكريني، ا. (د.ت). *المواطنة والمشترك Citizenship And the Community*. مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث.

http://www.mominoun.com/articles/1433 .

ليبهارت، آ. (٢٠٠٦). *الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد Consensual Democracy in*

A Plural Society. (ح. زينة (مترجم)). معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد.

محمد، و. س. (٢٠١٤). *مؤسسة السلطة وبناء الدولة – الأمة (دراسة حالة العراق) The Institution of Authority and Building the State - the Nation (Iraq Case Study)*. الأكاديميون للنشر والتوزيع.

محمود، ع. ف. (٢٠١٢). دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز البناء الديمقراطي في العراق The Role of Civil Society Organizations in Promoting Democratic Building in Iraq. *مجلة الأستاذ*، ٢٠٣ .

مسعد، م. م. ع. ا. (٢٠١٤). جدليات الاندماج الاجتماعي للأقباط في مصر الثورة The Controversies of The Social Integration of Copts in Egypt's Revolution. في مجموعة مؤلفين (محرر)، *جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي The Controversies of Social Integration and Nation-Building in The Arab World*. المركز العربي للأبحاث.

مطر، س. (٢٠١٥). *مسائل التعدد والاختلاف في الأنظمة الليبرالية الغربية مدخل الى دراسة أعمال تشارلز تايلر Issues Of Pluralism and Difference in Western Liberal Regimes, An Introduction to The Study of The Works of Charles Tyler*. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

ناش، ك. (٢٠١٣). *السوسيولوجيا السياسية المعاصرة، العولمة والسياسة والسلطة Contemporary Political Sociology, Globalization, Politics and Authority*. (ح. ح. إسماعيل (مترجم)). المنظمة العربية للترجمة.

نيوتن، ك. (٢٠١٤). *أسس السياسة المقارنة Comparative Politics Foundations* (ع. ا. ب. ج. الغامدي وو. ا. ب. ع. نوير (مترجمين))؛ (مج. ٢). دار جامعة الملك سعود للنشر.

هاينتسة، ر. ج. (٢٠١٠). تفعيل إمكانيات المجتمع المدني: نحو نموذج جديد لمجتمع الرفاهية Activating The Civil Society Potential: Towards a New Model of The Welfare Society. في ت. ماير وأ. فورهولت (محررين)، *المجتمع المدني والعدالة Civil society and justice* . (ر. النشار وآخرون (مترجمين))، المركز القومي

للترجمة.

هيجوت، ر. (٢٠٠١). *نظرية التنمية السياسية* ***Political Development Theory*** (ح. ع. الرحمن وم. ع. الحميد (مترجمين)). المركز العلمي للدراسات السياسية.

المصادر الأجنبية:

Putnam, R. D. (2000). ***Bowling Alone: the collapse and revival of American community*****. Simon and Schuster.**